

## حرية التعبير ممنوعة على صحافيي «بي بي سي» في الشبكات الاجتماعية

لندن - كشفت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» الخميس أنها طلبت من موظفيها التزام قواعد جديدة أكثر تشددا لجهة انتهاج الحيادية على مواقع التواصل الاجتماعي، سعيا منها إلى استعادة صديقتها التي اهتزت بسبب تعليقات بعض صحافييها عبر هذه الشبكات.

وأعلنت «بي بي سي» أنها قد تستغني عن خدمات أي من موظفيها أو المتعاملين معها بالقطعة في حال ارتكب مخالفة «جسيمة» لهذه القواعد.

وغالبا ما تنتم «بي بي سي» بالانتحاز، سواء من اليسار أو من اليمين، وخصوصا في ظل التوتر الذي يرافق قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وشدد المدير الإداري الجديد تيم ديفي في رسالة إلكترونية وجهها إلى الموظفين على أن «الحياد هو الأساس» الذي يجعل تقارير «بي بي سي» مميزة.

وأضاف ديفي الذي تسلم إدارة «بي بي سي» في الأول من سبتمبر الماضي أن هذه التوصيات تهدف إلى مساعدة «بي بي سي» على «تعزيز ثقة الجمهور» بها.

ومن أبرز المستهدفين بكلام ديفي نجم كرة القدم السابق غاري لينيك، وهو مقدم البرامج الأعلى اجرا في «بي بي سي».

ولا يتردد لينيك في التعبير عن آرائه السياسية عبر تويتر وخصوصا ضد «بريكست».

لكن ديفي أوضح في تصريحات سابقة أنه لا يريد أن تتحول المؤسسة إلى «بي بي سي» بامتياز لخدمته، رغم أنه يعتقد أنها ستجد شعبية كبيرة في بعض مناطق البلاد. وأكد كذلك أنه ملتزم بإبقاء تمويلها عاما، لكن عليها أن تعكس كل الآراء السياسية في كل البلاد وكذلك كل الفئات العمرية.

وتسكك رئيس الوزراء، بوريس جونسون، سابقا في جوب استمرار تلقي المؤسسة للتمويل برسوم رخصة التلفزيون، نظرا إلى تآمي خدمات البث التدفقي القائمة على اشتراك المشاهدين مثل «نتفليكس».

لكن ديفي أوضح في تصريحات سابقة أنه لا يريد أن تتحول المؤسسة إلى «بي بي سي» بامتياز لخدمته، رغم أنه يعتقد أنها ستجد شعبية كبيرة في بعض مناطق البلاد. وأكد كذلك أنه ملتزم بإبقاء تمويلها عاما، لكن عليها أن تعكس كل الآراء السياسية في كل البلاد وكذلك كل الفئات العمرية.

## ما بعد الحقيقة تدفع وسائل الإعلام إلى تفكيك الأخبار الزائفة

الرباط - كشفت لطيفة أخرباش، رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري المغربية «الهاكا»، أن وظيفة الإعلام لم تعد تقتصر على نقل المعلومة في العصر الرقمي، بل باتت مهمة للإخبار المطلوبة أكثر من أي وقت مضى، في شرح للوقائع ووضعها في سياقها الصحيح، وتعميمها وتيسيرها وكشف الأخبار الزائفة وتفكيكها.

وقالت أخرباش، خلال مداخلتها في ندوة حملت عنوان «الحق في الحصول على المعلومة وإسهام الإعلام الوطني»، إنه «لا يمكن في سياق التواصل الرقمي المعلوم حصر إسهام الإعلام في نقل المعلومة، إذ يمكن أن يكون للإعلام إسهام كبير في تفعيل الحق في الحصول على المعلومة».

وتناولت الجلسة الافتتاحية للندوة التي نظمتها لجنة «الحق في الحصول على المعلومات» والمعهد العالي للإعلام والاتصال، دور وسائل الإعلام في تكريس الحق في الوصول إلى المعلومات. وشددت رئيسة الهاكا على أن «هناك عدة تقاطعات بين مهمة الإعلام وهدف القانون المتعلق بالحصول على المعلومات في ما يتعلق مثلا بتوطيد ثقافة الشفافية وتعزيز إمكانيات وقرارات المواطن على تتبع العمل والتفاعل معه والمشاركة فيه».



## أزمة الصحافيين مع الحكومة التونسية تصل إلى طريق مسدود

### نقابات الصحافة والإعلام تلوح بالإضراب تنديدا بتعطيل الاتفاقيات



#### الحكومة تتفاوض عن مطالب الصحافيين

وتنازلت أيضا أوضاع الصحافة المكتوبة، ويطع تنفيذ إجراءات إنقاذ الصحافة المكتوبة والإلكترونية والتي أعلنت عنها الحكومة السابقة وقيمت جبرا على ورق وخاصة التوزيع العادل للإعلام والمعلن عنه ومراجعة منشور الاشتراكات العمومية وإحداث وكالة للإشهار العمومي.

واستتكرت جمعية الإعلام ما يتعرض له العاملون في مؤسسات الطباعة، من غياب للتغطية الاجتماعية وتسيير الأجور في موعدها وضرب للحق النقابي في بعض المؤسسات خصوصا في ظل تمتع البعض منها بعقود ومع ووزارة التربية لطباعة الكتاب المدرسي وعقود أخرى مع وزارة المالية وهو ما يدعو لضرورة ربط هذه العقود بمدى تطبيق هذه المؤسسات للاتفاقيات الخاصة بالطباعة.

كما لوحنت الجمعية بتفويض إضراب عام في القطاع في حال عدم الاستجابة لمطالبها المشروعة.

وتعاني من تدهور ومديونية مما عطل إعادة الهيكلة ومسار التوقيت فيها. كما طالبت بالشرع الفوري في إصلاح شامل وعميق لمؤسسات الإعلام العمومي عبر تسوية الوضعيات الهشة في كل من مؤسسات الإذاعة والتلفزيون ووكالة تونس أفريقيا للانباء وفتح باب الترشيحات لخطوة رئيس مدير عام مؤسسة الإذاعة التونسية.

وطالبت الحكومة بالإيفاء بتعهداتها وصرف الاعتمادات المرصودة لدعم الصحافيين والمؤسسات الإعلامية المتضررة من جائحة كورونا.

وبحسب البيان، لوحث بالاستعداد لخوض «كل الأشكال التضاللية، بما فيها الإضراب العام من أجل الدفاع عن الحقوق المشروعة للصحافيين والحفاظ على مناخ الحريات».

ودعت الجمعية العامة للإعلام رئاسة الحكومة إلى عقد جلسة عمل عاجلة للنظر في المشاكل المتراكمة في قطاع الإعلام والتي تشتر بالانفجار الوضع الاجتماعي داخل القطاع.

وبموقف مشابه لنقابة الصحافيين، عبرت الجمعية العامة للإعلام عن استغرابها من رئاسة الحكومة في «التمادي في ضرب كل الاتفاقيات المضاهة في مؤسستي الإذاعة والتلفزيون التونسية»، وخصوصا تسوية سنوات العمل المؤقت والترقيات المهنية المعطلة وتسيير المستحقات وعدم تطبيق اتفاق تنقيح القانون الأساسي بوكالة تونس أفريقيا للانباء رغم مرور أكثر من عام على إضفاء اتفاق بهذا الخصوص وهو ما أدى إلى احتقان اجتماعي داخل هذه المؤسسات.

التعاقد مع المؤسسة الإعلامية وتنظيم العمل والإجراءات التأديبية، وضمانات حرية الضمير وأخلاقيات المهنة. كما تلزم الاتفاقية المؤسسة الإعلامية باحترام الحق النقابي وتجنب الضغوط الجانبية للتأثير على حرية الصحفي، وتضبط أصول العمل النقابي داخل المؤسسة.

لكن حتى الآن لم تطبق الكثير من بنود الاتفاقية وسط أخذ ورد بين وسائل الإعلام والحكومة والنقابات والهيئات المعنية، إضافة إلى وجود ملفات أخرى تثير جدلا واسعا في القطاع، حيث دعت النقابة إلى إعادة مشروع القانون الأساسي لحرية الاتصال السمعي البصري إلى البرلمان دون المس في مضمونه أو «التلاعب ببعض فصوله حسب أهواء سياسية».

والمشروع المذكور ناقشته الهيئات المهنية ومختلف الوزارات المعنية وتم إيداعه من رئاسة الحكومة السابقة في البرلمان لمناقشته، لكن حكومة المشيشي سحبته ما أثار موجة غضب واسعة في القطاع الصحافي، واتهم البعض المشيشي بالانتحاز لأطراف سياسية في البرلمان تريد طعن حرية الصحافة وضرب القطاع.

وحذرت نقابة الصحافيين، في بيانها، من «التعيينات المشبوهة» على رأس مؤسسات الإعلام العمومي والمصادر، داعية الحكومة إلى اعتماد الشفافية والوضوح في التعيينات والإسراع في إلحاق إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم بالإعلام العمومي ووضع استراتيجية واضحة في التعامل مع المؤسسات الإعلامية المصادرة التي

تصر النقابات والهيئات المعنية بقطاع الصحافة والإعلام في تونس على تطبيق اتفاقيات وقتها مع الحكومات السابقة وترى أن الحكومة الحالية تعرقها و«تتهرب» من تنفيذها، وتتعامل معها بعدم الجدية لذلك تلوح بالتصعيد وتنفيذ إضراب وحركات احتجاجية لتحقيق مطالبها.

تونس - وصلت الجهود لحل الأزمة بين الحكومة التونسية والقطاع الصحافي إلى طريق مسدود مع إعلان نقابة الصحافيين التونسيين انسحاب وفد من اجتماع كان من المزمع تنظيمه مع رئاسة الحكومة وتعليق «المفاوضات» إلى حين «تغيير منجها التفاوضي المعتمد»، بينما حذرت جهات أخرى من انفجار الوضع الاجتماعي داخل القطاع.

وشنت نقابة الصحافيين هجوما على رئاسة الحكومة في بيان رسمي قالت فيه إن رئاسة الحكومة تواصل ما وصفته ب«سياسة الماطلة وعدم الجدية في التعامل مع الملفات المطروحة للمفاوضات مع نقابة الصحافيين»، مشيرة إلى تدخل المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة هشام المشيشي، الأربعاء، لتحديد تعجيل الوعد النقابي المفاوضات مع الحكومة في ملف الإعلام المصادر و«ممارستها الرقابة على تدوينات الصحافيين على مواقع التواصل الاجتماعي».

ووفق نص البيان، اعتبرت النقابة أن سياسة الحكومة تعتمد على «الابتزاز وربح الوقت» في تعاملها مع الملفات المطروحة، ودعت الطرف الحكومي إلى «الإيفاء بتعهداته السابقة والشرع الفوري للاتفاقية الإطارية المشتركة دون قيد أو شرط معتبرة أن الماطلة في نشرها ضرب لانزيمات العولة وتعهداتها وتواطؤ منها مع أرباب العمل في إهانة الصحافيين وتهيشهم وتفجيرهم».

تونس - وصلت الجهود لحل الأزمة بين الحكومة التونسية والقطاع الصحافي إلى طريق مسدود مع إعلان نقابة الصحافيين التونسيين انسحاب وفد من اجتماع كان من المزمع تنظيمه مع رئاسة الحكومة وتعليق «المفاوضات» إلى حين «تغيير منجها التفاوضي المعتمد»، بينما حذرت جهات أخرى من انفجار الوضع الاجتماعي داخل القطاع.

وشنت نقابة الصحافيين هجوما على رئاسة الحكومة في بيان رسمي قالت فيه إن رئاسة الحكومة تواصل ما وصفته ب«سياسة الماطلة وعدم الجدية في التعامل مع الملفات المطروحة للمفاوضات مع نقابة الصحافيين»، مشيرة إلى تدخل المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة هشام المشيشي، الأربعاء، لتحديد تعجيل الوعد النقابي المفاوضات مع الحكومة في ملف الإعلام المصادر و«ممارستها الرقابة على تدوينات الصحافيين على مواقع التواصل الاجتماعي».

ووفق نص البيان، اعتبرت النقابة أن سياسة الحكومة تعتمد على «الابتزاز وربح الوقت» في تعاملها مع الملفات المطروحة، ودعت الطرف الحكومي إلى «الإيفاء بتعهداته السابقة والشرع الفوري للاتفاقية الإطارية المشتركة دون قيد أو شرط معتبرة أن الماطلة في نشرها ضرب لانزيمات العولة وتعهداتها وتواطؤ منها مع أرباب العمل في إهانة الصحافيين وتهيشهم وتفجيرهم».

تونس - وصلت الجهود لحل الأزمة بين الحكومة التونسية والقطاع الصحافي إلى طريق مسدود مع إعلان نقابة الصحافيين التونسيين انسحاب وفد من اجتماع كان من المزمع تنظيمه مع رئاسة الحكومة وتعليق «المفاوضات» إلى حين «تغيير منجها التفاوضي المعتمد»، بينما حذرت جهات أخرى من انفجار الوضع الاجتماعي داخل القطاع.

وشنت نقابة الصحافيين هجوما على رئاسة الحكومة في بيان رسمي قالت فيه إن رئاسة الحكومة تواصل ما وصفته ب«سياسة الماطلة وعدم الجدية في التعامل مع الملفات المطروحة للمفاوضات مع نقابة الصحافيين»، مشيرة إلى تدخل المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة هشام المشيشي، الأربعاء، لتحديد تعجيل الوعد النقابي المفاوضات مع الحكومة في ملف الإعلام المصادر و«ممارستها الرقابة على تدوينات الصحافيين على مواقع التواصل الاجتماعي».

ووفق نص البيان، اعتبرت النقابة أن سياسة الحكومة تعتمد على «الابتزاز وربح الوقت» في تعاملها مع الملفات المطروحة، ودعت الطرف الحكومي إلى «الإيفاء بتعهداته السابقة والشرع الفوري للاتفاقية الإطارية المشتركة دون قيد أو شرط معتبرة أن الماطلة في نشرها ضرب لانزيمات العولة وتعهداتها وتواطؤ منها مع أرباب العمل في إهانة الصحافيين وتهيشهم وتفجيرهم».

الاتفاقية الإطارية المشتركة لتنظيم القطاع وحقوق الصحافيين لكنها لم تنفذ منذ حوالي عامين

وتوصلت رئاسة حكومة يوسف الشاهد السابقة والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين وجمعية مدبري الصحف والأطراف المعنية في قطاع الإعلام إلى اتفاقية إطارية مشتركة للصحافيين التونسيين في 09 يناير 2019.

وتتضمن الاتفاقية الإطارية المشتركة 36 فصلا، تتعلق بتنظيم القطاع وشروط الانتداب وسقف التاجر والحقوق المادية والمعنوية للصحافيين، إلى جانب أصناف

## صاحب المقال المجهول في إدارة ترامب يكشف عن نفسه بعد عامين

والتابع تايلور «لذلك عندما تركت إدارة ترامب كتبت كتاب (أ وريننج)، وهي دراسة لشخصية القائد العام الحالي وتحذير للناخبين من أن الأمر لم يكن سيئا كما يبدو داخل إدارة ترامب، بل كان أسوأ».

وكتب تايلور في المقال المنشور تحت الاسم المستعار، الذي لفت الانتباه على نطاق واسع بعد أن زعم مؤلفه أنه كان مسؤولا رفيعا في الإدارة، أن بعض السياسيين المعينين كانوا يعملون بنشاط لكسر حدة أسوأ اندفاعات الرئيس.

وأضاف «أعمل لدى الرئيس الأمريكي، لكنني وزملاء بشاركونني الرأي تعهدنا على تقييد أجزاء من أجندته وكبح جماحه».

والمخ أيضا إلى «وجود همسات بين فرقة من المسؤولين يتحدثون في ما بينهم عن تفعيل المادة 25 من الدستور

والتي يمكنها أن تبدأ عملية معقدة لعزل الرئيس الأمريكي، لكن لا أحد منهم يريد أن يشارك في أزمة دستورية».

وأثار المقال غضب ترامب، الذي أمر فريقه بالبند في البحث عن مسربي المعلومات في البيت الأبيض.

مايلز تايلور كان منتقدا صريحا لإدارة ترامب بينما كان يتعاون مع شبكة «سي إن إن» أثناء التحضير للانتخابات الرئاسية

ويعمل تايلور في وزارة الأمن الداخلي من 2017 إلى 2019، بما في ذلك منصب كبير موظفي وزيرة الأمن الداخلي السابقة كريستين نيلسن، التي

وتابع تايلور «لذلك عندما تركت إدارة ترامب كتبت كتاب (أ وريننج)، وهي دراسة لشخصية القائد العام الحالي وتحذير للناخبين من أن الأمر لم يكن سيئا كما يبدو داخل إدارة ترامب، بل كان أسوأ».

وكتب تايلور في المقال المنشور تحت الاسم المستعار، الذي لفت الانتباه على نطاق واسع بعد أن زعم مؤلفه أنه كان مسؤولا رفيعا في الإدارة، أن بعض السياسيين المعينين كانوا يعملون بنشاط لكسر حدة أسوأ اندفاعات الرئيس.

وأضاف «أعمل لدى الرئيس الأمريكي، لكنني وزملاء بشاركونني الرأي تعهدنا على تقييد أجزاء من أجندته وكبح جماحه».

والمخ أيضا إلى «وجود همسات بين فرقة من المسؤولين يتحدثون في ما بينهم عن تفعيل المادة 25 من الدستور

وتابع تايلور «لذلك عندما تركت إدارة ترامب كتبت كتاب (أ وريننج)، وهي دراسة لشخصية القائد العام الحالي وتحذير للناخبين من أن الأمر لم يكن سيئا كما يبدو داخل إدارة ترامب، بل كان أسوأ».

وكتب تايلور في المقال المنشور تحت الاسم المستعار، الذي لفت الانتباه على نطاق واسع بعد أن زعم مؤلفه أنه كان مسؤولا رفيعا في الإدارة، أن بعض السياسيين المعينين كانوا يعملون بنشاط لكسر حدة أسوأ اندفاعات الرئيس.

وأضاف «أعمل لدى الرئيس الأمريكي، لكنني وزملاء بشاركونني الرأي تعهدنا على تقييد أجزاء من أجندته وكبح جماحه».

والمخ أيضا إلى «وجود همسات بين فرقة من المسؤولين يتحدثون في ما بينهم عن تفعيل المادة 25 من الدستور

والتي يمكنها أن تبدأ عملية معقدة لعزل الرئيس الأمريكي، لكن لا أحد منهم يريد أن يشارك في أزمة دستورية».

وأثار المقال غضب ترامب، الذي أمر فريقه بالبند في البحث عن مسربي المعلومات في البيت الأبيض.

مايلز تايلور كان منتقدا صريحا لإدارة ترامب بينما كان يتعاون مع شبكة «سي إن إن» أثناء التحضير للانتخابات الرئاسية

ويعمل تايلور في وزارة الأمن الداخلي من 2017 إلى 2019، بما في ذلك منصب كبير موظفي وزيرة الأمن الداخلي السابقة كريستين نيلسن، التي